فى أفق السياسة العالمية

فى هيئة الأمم المتحدة

لم يكد ينقضى عامان على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة ، حتى بدأت سحب الخلاف تتجمع وتتلبد بين الدول الكبرى ، وبات جو العلاقات الدولية ينذر بأخطر العواصف وأشد الأنواء . وكان الناس يتوقعون بعدما عانوه من أرزاء الحرب الأخيرة وويلاتها ، أن يكون السلام الذى يعقبها أدنى إلى تحقيق المبادئ الانسانية العامة ، التى طالما نادى بها ساسة الحلفاء فى أثناء الحربين العالميتين وضمنوها عهودهم ومواثيقهم ، فيعيش الناس فى أوطانهم أحراراً آمنين ، محررين من خوف الحرب والعدوان ، فاذا هم اليوم يواجهون فى ظلال السلم المزيف حالة أشد وقعاً على أعصابهم وأسوأ أثراً فى علاقاتهم واقتصادياتهم من حالة الحرب نفسها . والناس فى دهشتهم وحيرتهم مختلفون فى تفسير ما أصابهم من حيرة وابتئاس ، كل يحاول تأويله بحسب ما يعتنق من مبادئ واراء سياسيه كانت أو اقتصادية أو اجتماعية .

ومع ذلك فليست هذه أول مرة فى الأزمنة الحديثة يخرج فيها العالم من حرب عامة ، منهوك القوى ، مصدع البنيان ؛ فقد اجتاحت أوربا الحروب النابليونية مدة خمسة عشر عاماً تقريباً ووسعت ميادين الحرب العالمية الأولى معظم قارة أوربا ، وبلاد الشرق الأوسط ، وجهات من الشرق الأقصى ، وجميعها اكتوت بنارها أكثر من أربع سنوات ، ولكن السلام الذى أعقب كلا من الحربين لم يتعرض لخطر الانتكاس والانتقاض السريع كما تعرض له السلم هذه المرة .

فبعد الحروب النابليونية عقد الحلفاء مؤتمر فينا ، وأعلنوا للملأ عزمهم على تقرير سلام دائم بين الدول يكون أساسه توازن القوى وقمع الثورات . واتفقت الدول الكبرى فيما بينها على أن يجتمع مندوبون عنها فى أماكن ومواعيد يتفق عليها لاتخاذ الوسائل التى تصون التسويات الاقليمية التى

أبرموها ، وتكفل لشعوب أوربا سعادتها واستقرار السلام فى ربوعها . وقد كان المقصود طبعاً من سعادة الشعوب واستقرار السلم ، القضاء على الحركات الثورية التى قد تقوم ضد الملوك فتنغص على الناس حياتهم ، كما فعلت الثورة الفرنسية فى فرنسا وأوربا . وقد نجح المؤتمر الأوربى أو الكنسرت Concert فى تحقيق هذه الأغراض رغم الخلاف الأيديولوجى أو المذهبى ، الذى كان يفرق إذ ذاك بين روسيا ومعها النمسا و بروسيا ، وبين انجلترا ومعها فرنسا . فقد كانت حكومات الفريق الأول أوتقراطية رجعية ، وأما حكومتا الفريق الثانى فكانتا أميل إلى اتباع المبادئ الديمقراطية النيابية فى حكمهما . ومع ذلك فقد ساد الجميع اعتقاد واحد بضرورة حفظ السلام بين الدول ومقاومة الثورات بصفة عامة أينما كانت . وكان اتفاق الدول على هذا الأساس وبدرجات متفاوتة كافياً لايجاد نوع من التعاون استطاعوا به أن يصونوا السلام فى أوربا مدة طويلة ، وحالوا بوساطته دون وقوع حرب أوربية كبرى من سنة ١٨١٥ إلى ١٨٥٢ ، حين قامت حرب القرم ، واشتبكت فيها انجلترا وفرنسا وتركيا وبيدمنت من جهة وروسيا من جهة أخرى .

وكذلك كانت الحال عقب الحرب العالمية الأولى أدعى إلى صيانة الأمن والسلام العام بين الدول منها فى أيامنا هذه . فقد تمخضت تلك الحرب عن أكبر وأهم مؤسسة عالمية ابتدعها العقل البشرى لتعاون الدول وحفظ السلام بينها ، تلك هى عصبة الأمم التى أمدها الحلفاء فى أول أمرها بسلطانهم وأحاطوها باهتمامهم ، حتى نمت قوتها وعظم خطرها واستمع العالم إلى كلمتها ؛ إلى أن طغت على أوربا موجة الدكتاتورية ، وذعر مجلس العصبة من خيال الحرب العامة ، فجبنت العصبة وضعفت ، وما زالت الأسقام تتناوبها والصدمات تتوالى عليها من كل جانب حتى أدركتها الوفاة الطبيعية بقيام الحرب الأخيرة بعد انقضاء عشرين عاماً على صلح فرساى .

ولم يكن الوفاق شاملا صفوف الحلفاء فى الحرب الأخيرة لا فى الخطط الحربية ولا فى المبادئ السياسية والاقتصادية ، ولكنهم كانوا جميعاً يخشون الروح الحربية فى ألمانيا ، وطغيان النازية فى أوربا ؛ فكان هذا الخوف من أقوى العوامل التى ساعدت على تماسك الحلفاء فى أثناء الحرب ؛ حتى إذا ما انتهت بانتصار الحلفاء وزالت النازية وكادت تزول معها ألمانيا من

الوجود ، وجد الحلفاء أنفسهم فى مواجهة بعضهم بعضاً ، وقد تداعت الأسوار والحصون والحدود التى كانت للعدو المشترك ، وجاءت جحافل النصر فدمرتها تدميراً . لقد كان قيام ألمانيا ورغبة الجميع فى القضاء على طغيانها هو العامل المشترك الذى أحكم الصلات بين اتحاد السوفييت والدول الغربية ؛ وكان من سوء حظ الحلفاء أنهم لم يستبقوا بعد الحرب ظلا لألمانيا كما فعلوا فى الحرب العالمية الأولى . ولذلك فانه لما ذهبت ألمانيا ذهب معها عامل الوفاق ، وبقى الفريقان مجردين من أى نوع من أنواع المشاركة ، حتى ليخيل لنا أن هيئة الأمم المتحدة التى أنتجتها جهود الحلفاء المشتركة قبيل انتهاء الحرب قد جاءت عفواً ومن غير إيمان صحيح برسالتها ، وكانت بذلك أشبه شئ فى التاريخ بالمحالفة المقدسة التى أعقبت الحروب النابليونية ، وجادت بها قريحة إسكندر الأول عاهل روسيا ، فوقعها الحلفاء آنئذ ساخرين ؛ وسرعان ما ظهر للناس أن الوثيقة لم تكن حلفاً صحيحاً ، وليس لها من القداسة أكثر من اسمها .

لذلك كان هذا العقم المبكر الذى أصاب هيئة الأمم المتحدة فشل حركة مجلس الأمن فيها وكدس المشكلات بعضها فوق بعض على عاتق جمعيتها العمومية دون أن تصل إلى حل لها ، وجلها مسائل لم تجد طريقها إلى المجلس أو الجمعية إلا لخطورتها واحتمال تهديدها للأمن الدولى والسلام العام .

وعسير علينا أن نعتقد أن أسباب هذا العقم كامنة فى حق « الفيتو » أو حق الاعتراض الذى اختصت به الدول الخمس الكبرى ؛ فقد كان إجماع الآراء شرطاً محتماً لسريان قرارات مجلس عصبة الأمم ، ومع ذلك عاشت العصبة وخدمت قضية السلام العام سنين طويلة . ولا نظن أن اشتراك روسيا والولايات المتحدة فى هيئة الأمم منذ تكوينها واحتضان أمريكا للهيئة فى بلادها من شأنه أن يشل حركتها أو يوغر صدر روسيا عليها . بل إننا على العكس نرى فى اشتراك جميع الدول الكبرى والصغرى فى الهيئة وفى حدب أمريكا عليها ، خير ضمان لنجاحها على مر السنين . غير أننا قد نلمح سبب عقم الهيئة فى اختلاف المذاهب السياسية التى تدين بها حكومات الحلفاء ، ويختلفون من أجلها ذلك الاختلاف الأساسى الذى كاد يجعل التفاهم بينها مستحيلا . ومع ذلك ما أيسر أن نرى حكومات الكتلتين الشرقية والغربية كلاً منها تباهى بأن نظام الحكم فيها إنما هو النظام الديمقراطى الصحيح ، وأنه فى غيرها من

حكومات الفريق الآخر إنما هو الفاشية أو النازية بعينها . ولايعقل بطبيعة الحال أن نحمل معنى الديمقراطية ذلك التناقض الصارخ الذى لا تنى الدول عن ترديده لا فى منتدياتها وصحفها فحسب بل كذلك فى ساحات هيئة الأمم المتحدة نفسها . ولو أنعمنا النظر لرأينا سبب هذا التناقض واضحاً فيما يؤول به الفريقان معنى الديمقراطية التى يتسدقان بها .

فدول الكتلة الشرقية تفسر الديمقراطية تفسيراً اقتصاديا اجتماعيا ، وترى أنه ما دامت موارد الثروة فيها ملكاً للدولة ، والتجارة الخارجة احتكاراً بيدها ، وما دام الانتاج فيها موزعاً على الفلاحين والعمال دون أى تعطل ، فماذا يهم بعد ذلك أن تكون الحريات محدودة والسلطات السياسية جميعاً بيد الحزب الذى يسيطر على كل شئ فى الدولة ؟ وأما الدول الغربية فتفسر الديمقراطية تفسيراً سياسيا ، وتقول إن النظام الديمقراطى الصحيح يتمثل فى الحكم النيابى أو البرلمانى الذى يتيح لكل فرد حق إعطاء صوته فى الانتخابات ، ويضمن لهم جميعاً احترام الفردية والملكية وحرية الاعتقاد الدينى والصحافة والكتابة والخطابة فى حدود القانون العام ؛ ولا يضير الديمقراطية مع ذلك أن تكون الصناعات والأعمال العامة بأيدى أصحاب رءوس الأموال ، وأن يكون العمال تابعين لهم فى الحدود التى تقررها الدولة لحماية مصالحهم . من ذلك يتضح أن الفريقين محقان فيما يدعيانه ؛ فحكومات الكتلة الشرقية ، ديمقراطية من الوجهة الاقتصادية . وحكومات الكتلة الغربية ، ديمقراطية من الوجهة السياسية . و إذا كانت حكومات الفريق الثانى تعمل جاهدة ، كما فى بريطانيا ، لتأميم موارد الثروة فيها وتحقيق تفسير الديمقراطية بوجهتيها السياسية والاقتصادية معاً ، فان حكومة اتحاد السوفييت لا تؤمن فى الوقت الحاضر إلا بالوجهة التى طبقتها فى بلادها ، ولا يكفيها أن تنحصر جهودها فى دائرة الكتلة الشرقية وحدها ، بل إنها لتعمل حثيثاً على كسب شعوب العالم كله إلى صفوفها .

وسياسيو الفريقين على علم تام بهذه الحقائق وتلك الخطط ما ظهر منها وما استتر ، ولكنهم جميعاً يتغابون ويتظاهرون ليمثلوا أمام العالم أدوار البطولة فى البراءة والتضحية . وهم بتمثيلهم هذا إنما يحاولون أن يخفوا مثالبهم ، وأن يتستروا على أعراض مرض الاستعمار الخبيث الذى يصيب الدول الطامعة إذا

ما استشعرت القوة على البطش والقهر . وقد كانت العلة قبل الحرب الأخيرة محصورة فى بريطانيا وحدها ، وفى فرنسا إلى درجة ما ، ولكن ما كادت الحرب تنتهى حتى بدت أعراض المرض صارخة على وجه روسيا والولايات المتحدة ، وأصبحت القوى الثلاث تتنازع فيما بينها السيطرة والتفوق فى العالم . ولم يبق شك إذن فى أن أسباب المنافسة والانقسام لا ترجع إلى الخلاف الأيديولوجى أو المذهبى كما يبدو لأول وهلة ، وإنما توجد أسبابها كامنة فى شهوة الاستعمار التى تسلطت على الدول الكبرى ، ولا سبيل إلى تراجع إحداها عن تحقيق أغراضها إلا « بالحرب » . وقد كشفوا أخيراً عن نوع جديد من الحرب هو الحرب « الجامدة » أو « الباردة » التى لا تسيل فيها الدماء ، ولا يتطلب نشوبها قطع العلاقات أو سحب السفراء . وهذه هى الحرب التى لم يألفها العالم من قبل ، والتى تعانيها الشعوب الآن فى داخل هيئة الأمم المتحدة .

وإليك زيارة خاطفة لبعض ميادين الحرب « الجامدة » الجديدة ولنبدأ بالبلقان :

— تطورت الحال فى البلقان على أثر عودة الملكية إلى اليونان فى العام الماضى ، وباتت اليونان تعانى منذ ذلك الوقت أوجاع حرب أهلية جديدة من تلك الحروب التى ما برحت تنتاب هذه البلاد بين آونة وأخرى . نقد أبان استفتاء الشعب فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ أن نحو ١,١٧٠,٠٠٠ نفس قد اقترعوا فى صف الملك ونحو ٥٢٣٠٠٠ قد أعطوا أصواتهم ضد الملكية . ومن هذا العدد الضخم فرت آلاف عدة عابرة الحدود إلى دول البلقان المجاورة ، وهى بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا . وفى هذه البلاد عامة وفى يوغسلافيا بصفة خاصة أخذ الاغريق الجمهوريون يتثقفون بالثقافة الشيوعية ، ويتدربون حربيا ، حتى إذا كمل إعدادهم تسربوا إلى داخل حدود اليونان ولاذوا بجبالها ووهادها يعتصمون فيها ، ومنها يكرون ويفرون ويشنون حرب العصابات على قوات الحكومة وأهل القرى الواقعة فى دائرة نفوذهم . وقد تقدمت اليونان فى خلال هذا العام تشكو إلى مجلس الأمن من أن بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا تتآمر عليها وتتربص بها الدوائر ، وأنها تيسر للعصابات عبر الحدود وإثارة الفتن والقلاقل بين سكانها الآمنين ، مما يعرض السلام فى البلقان وخارجه لخطر محقق . وقد ألف المجلس لجنة دولية لبحث الشكوى ، وتقدمت اللجنة

بمقترحاتها للمجلس ، وكان أهمها تعيين مندوب أو لجنة صغيرة شبه دائمة لمراقبة الحدود بين اليونان وجيرانها نيابة عن هيئة الأمم . فاعترضت دول البلقان الثلاث على افتيات الهيئة على سيادتها وتدخلها فى شؤون تعدها من صميم اختصاصها ، ووقف المندوب الروسى ينفى تهمة الاعتداء عن دول البلقان ، ويقرر أن حرب العصابات فى اليونان ، إنما هى مظهر من مظاهر الحرب الأهلية التى منيت بها اليونان ، وأن السبب الرئيسى لاشتعال هذه الحرب واستمرارها إنما يرجع إلى بقاء القوات الانجليزية محتلة البلاد ، وإعلان مبدأ ترومان الجديد الذى يقضى بتقديم المساعدة لكل من اليونان وتركيا ، وعلى ذلك تشجعت العناصر الرجعية فى اليونان ، وأصرت على البطش بالعناصر الديمقراطية الحرة فيها . لذلك احتدم الخلاف بين الدول الشرقية والدول الغربية . وكلما اتخذ المجلس قراراً لحل المسألة ، رفع المندوب الروسى يده بالاعتراض . لذلك قرر المجلس آخر الأمر عرض الموضوع على الجمعية العمومية لهيئة الأمم التى انعقدت فى ١٦ سبتمبر الماضى . وقد نظرت اللجنة السياسية فى موضوع الخلاف واتخذت أخيراً قراراً بأكثرية ٣٦ صوتاً ضد ٦ أصوات ، وامتناع عشر دول عن التصويت ، وينص القرار على ما يأتى :

« بعد أن أخذت اللجنة السياسية علماً بالتقرير الذى وضعته لجنة التحقيق الدولية ، واتضح منه بأغلبية الأصوات أن بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا قد منحت مساعدتها وتأييدها للعصابات الثائرة التى تقاتل ضد الحكومة اليونانية ، فان اللجنة تدعو ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا إلى الكف عن تقديم أية مساعدة فى المستقبل لهذه العصابات » . وكذلك وافقت اللجنة على تأليف لجنة خاصة لمراقبة الحالة بالبلقان ، واحتفظ فيها بمقعدين لروسيا وبولندة ، ولكن مندوبى الدولتين أعلنا انسحابهما من اللجنة ، وعاد الاشكال إلى ما كان عليه .

وليس أدل على هبوط قيمة مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة فى نظر الدول من الخطاب الذى أرسله أعضاء اللجنة البلقانية فى شهر يوليو الماضى ينبئون فيه المجلس بأن حكومتى يوغسلافيا وألبانيا قد منعتاهم من مباشرة التحقيق فى بلادهما ، وأن بلغاريا اشترطت عليهم شروطاً لم يسعهم سوى رفضها . وأخيراً قال الأعضاء بالنص : « إن هذه الدول قد أظهرت احتقارها واستهانها للسلطات التى خولها مجلس الأمن للجنة . »

٢ — وهناك مسألة العضوية فى مجلس الأمن وفى هيئة الأمم . أما فى مجلس الأمن فقد خلت ثلاثة أماكن بدلا من البرازيل واستراليا وبولندة . ففازت بثلثى الأصوات فى الهيئة كل من كندا وأرجنتينا . وتلتهما أكرانيا والهند بأقل من ثلثى الأصوات ، فأعيد الاقتراع بينهما مرات عدة ، ولكن انقسام الرأى بين الكتلتين قد حال دون فوز إحداهما ، ولا يزال الموقف معلقاً إلى الآن . وأما عن مسألة عضوية هيئةالأمم ، فقد كان الواجب أن ترحب الهيئة باستقبال الدول المستقلة التى لا تزال واقفة بالأبواب ، ومنها الدول التى عقد الحلفاء معها أخيراً معاهدات الصلح . ولكن انقسام الدول الكبرى فيما بينها لم يسمح إلا بقبول اليمن والباكستان ، وتركت فى الدهليز دول لها خطرها وأهميتها مثل إرلندة والبرتغال و إيطاليا وفنلندة .

وكان السبب فى هذا التعنت أنه لما تقدمت ألبانيا لقبولها عضواً بالهيئة أيدت روسيا طلبها على أساس أن ألبانيا قد حاربت إلى جانب الحلفاء فى الحرب الأخيرة ضد قوات المحور ، غير أن الدول الغربية عارضت فى قبولها بسبب التهم الموجهة اليها من اليونان ، ولتشددها أمام بريطانيا فى قضية الألغام التى كانت مبثوثة فى خليج كورفو واصطدمت بها فى العام الماضى سفينتان انجليزيتان ، فدمرت السفينتان وراح ضحية الحادث عدد من البحارة الانجليز . فلما اقترع المجلس ضد قبول ألبانيا جاء الرد سريعاً من روسيا ؛ إذ اعترضت على قبول إرلندة والبرتغال وشرق الأردن حين قرر المجلس قبولها . وكانت حجة المندوب الروسى فى الاعتراض أن استقلال شرق الأردن ناقص ، وأن إرلندة والبرتغال لم تشتركا فى الحرب ضد قوات المحور ، وأضاف المندوب إلى اعتراضه قوله إنه يكفى سبباً لرفض قبول هذه الدول أن حكومة اتحاد السوفييت لم تر من المناسب أن تتبادل معها التمثيل السياسى ، لأنها لا تستوفى الصفات التى تؤهلها لأن تكون أعضاء فى هيئة الأمم . ولا تعارض روسيا فى قبول إيطاليا وفنلندة إذا قبلت الدول الغربية بلغاريا وألبانيا . وهكذا تنحدر الاجراءات الخاصة بتطبيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى درك المساومة والمقايضة!

٣ — أما مسألة أندونيسيا ، فقد ظهر فيها ضعف مجلس الأمن ظهوراً أكثر وضوحاً . ذلك أنه لم يكد المجلس يقرر مطالبة الفريقين المتحاربين بوقف

القتال ، ويعلن الطرفان قبولها توسط المجلس ، حى عادت الأنباء تؤيد استئناف القتال بين الجانبين ، ولا تزال الجمهورية الأندونيسية تطالب المجلس بوقف القوات الهولندية عند مراكزها الأولى ، ولكن بدون جدوى . ولا تزال اللجنة الثلاثية التى ألفها المجلس من أستراليا وأمريكا وبلجيكا فى طريقها إلى أندونيسيا لحسم النزاع بين المتحاربين .

وهذا الموقف السلبى من جانب مجلس الامن يذكرنا بموقف مخالف له تماماً وقفه مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٥ . ذلك أنه حدث فى أكتوبر من ذلك العام أن توترت العلاقات بين اليونان وبلغاريا كما هى متوترة الآن ، ولكن بفارق واحد ، هو أن الإغريق كانوا هم المعتدين إذ اخترقوا حدود بلغاريا ، وحدثت بينهم وبين البلقان مناوشات كادت تفضى إلى نشوب الحرب بين الشعبين ، فسارعت بلغاريا إلى مجلس العصبة تشكو من اعتداء اليونان ، وكان رئيس المجلس إذ ذاك السياسى الفرنسى الشهير مسيو بريان Briand وزير خارجية فرنسا ؛ فما إن وصلته أنباء الحادث حتى اتصل شخصياً بالحكومتين تلفونياً ، وطلب إليهما باسم العصبة وقف الاستعداد للحرب فوراً وسحب قوات كل من الحكومتين إلى داخل حدودها ، ثم دعا المجلس إلى الانعقاد فى باريس فى مدى ثلاثة أيام من تاريخ وصول الشكوى ، وقرر المجلس أن تسحب اليونان قواتها فى مدى أربع وعشرين ساعة ، وكلف الملحقين العسكريين لدول الحلفاء تنفيذ أوامر المجلس بدقة والسهر على مراقبة الحالة . وقد وصلت الأوامر إلى الجيش اليونانى بالارتداد قبل أن يتهيأ للهجوم ببضع ساعات .

حدث هذا كله لأن الدول كانت تحدوها جميعاً الرغبة الأكيدة فى صيانة السلم ونشر ألويته فى جميع البلاد على السواء ، ولأن أعضاء المجلس كانوا يقدسون رسالتهم ويعتقدون أنهم حين يتكلمون كانوا ينطقون بلسان الشعوب بل بلسان الانسانية جمعاء ؛ فكان إذا تكلم بريان الفرنسى أو تشمبرلن أو رمزى مكدونلد أو هندرسون الانجليزى اهتز لكلماتهم العالم أجمع . أما اليوم فماذا نرى ؟ إننا لا نرى قادة ينطقون بلسان الانسانية فينصت لهم العالم ، بل نرى مندوبى الدول فى الهيئة مجرد ممثلين سياسيين لحكوماتهم يقتضيهم واجبهم أن يدافعوا عن مصالح حكوماتهم وكفى . أما رسالتهم العامة

ودفاعهم عن الحقوق والحريات وقيامهم كحراس للأمن والسلام فى ربوع العالم جميعاً ، فأمور قد تتشدق بها ألسنتهم ، ولكنها لا تنطوى عليها قلوبهم . وسيبقى مصير هيئة الأمم المتحدة معلقاً فى الميزان لا نقض لها ولا إبرام فى المشكلات الدولية ، حتى يستقر رأى الدول الكبرى فيما بينها ، فاما إيمان صحيح بالميثاق وبرسالة الهيئة ، وإما حرب « جامدة » كالتى نعانيها الآن تعقبها بعد أمد طويل أو قصير حرب ذرية لا تبقى ولا تذر .

محمد رفعت